وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية الأساسية
قسم التاريخ

محاضرات في تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩١٤ – ١٩٦٨

أ.د. قحطان حميد كاظم العنبكي

المحاضرة الثالثة والاربعون

خامساً: انجازات ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ على الصعيد الوطني والعربي والدولي

يمكن أن نلخص أهم إنجازات الثورة كما يلي:

أولاً. المنجزات السياسيةً الداخلية[١]:

١.إلغاء الملَكية وإقامة النظام الجمهوري، مع العرض أن الكثير من الباحثين لايعدون ذلك انجازاً لأن الثورة بدلت نظام سياسي أكثر استقراراً من النظام الجمهوري الذي جاء بعد الملكية.

٢.زادت الثورة من الوعي السياسي لدى فئات واسعة من الشعب الذي كان محروماً من المساهمة العلنية في النشاطات السياسية،وبذلك رفع مستوى الوعي لدى الجماهير بحقوقها وواجباتها الوطنية، وانغمرت في نشاطات الأحزاب السياسية.فضلاً عن إطلاق السجناء السياسيين، وفسح المجال أمام حرية التعبير والتفكير والعمل النقابي والسياسي والثقافي.

٣.تعزيز الإستقلال السياسي،إذ حققت الثورة الحفاظ على كيان العراق السياسي واستقلاله الناجز وسيادته الوطنية الكاملة وإلغاء جميع المعاهدات الاستعمارية المخلة بالسيادة الوطنية.

---

(١). ينظر موقع عبدالخالق حسين: http://www.abdulkhaliqhussein.nl

٤.في مجال الوحدة الوطنية وحقوق القوميات: التأكيد على شراكة العرب والأكراد في الوطن العراقي. وهذا ما أكد عليه الدستور المؤقت (المادة الثالثة) ولأول مرة في تاريخ العراق، مع ضمان حقوق جميع القوميات الأخرى في المواطنة الكاملة.

٥.ألغت الثورة سياسة الإنحياز نحو الغرب والأحلاف العسكرية والتي سار عليها النظام الملكي والتي أدت إلى إضعاف العراق عسكرياً، لأن الدول الغربية لم تزوِّد العراق بالسلاح خلال تلك الفترة حيث كشفت ثورة ١٤ تموز بأن العراق لم يكن يملك حتى شبكة رادار بالرغم من كونه عضواً في حلف بغداد. أما سياسة الحياد التي سار عليها النظام الجمهوري فقد أدت إلى حصول العراق على الأسلحة من كلا المعسكرين الشرقي والغربي.

٦.صدور قانون الجمعيات عام ١٩٦١، والذي بموجبه أجيزت ما يقارب من ٧٠٠ جمعية، وإجازة الأحزاب السياسية المؤمنة بالديمقراطية.

٧.ألغت الأبعاد الطائفية من ممارسات الدولة الرسمية، ووضعت الأسس لإلغاء التمييز الطائفي في العراق، تلك السياسية التي مورست خلال الحكم العثماني واستمر عليها العهد الملكي بعض الشيء.

٨.إعتماد وتعزيز مقومات الهوية الوطنية العراقية.

ثانياً: في السياسة العربية والمواقف القومية [٢]:

١.توقيع معاهدات ثقافية واقتصادية وعسكرية مع الجمهورية العربية المتحدة. والعمل على تقوية التضامن العربي وتنشيط دور العراق ضمن مؤسسات الجامعة العربية.

٢.دعم حركات التحرر الوطني العربية، منها دعم الثورة الجزائرية وتخصيص مليوني دينار سنوياً من الميزانية لها، وكان هذا مبلغاً كبيراً في وقته إذ كان يشكل نسبة ٢% من الميزانية العراقية. وكان العراق أول دولة تعترف بميلاد الجمهورية الجزائرية. كما أجزلت حكومة الثورة في دعم ثورة ظفار، ومساعدة الإمارات العربية في الخليج قبل تراكم الثروة النفطية عندهم. ودعم الحركة الوطنية اللبنانية ضد حكومة كميل شمعون والتدخل الأمريكي.

٣.تأسيس جيش التحرير الفلسطيني: فسح المجال أمام الشباب الفلسطيني للتدريب والعمل في الجيش العراقي ومعاهده. كما وأقترح قائد الثورة الزعيم عبدالكريم قاسم، تأسيس الدولة

---

(٢). المصدر نفسه.

الفلسطينية في الضفة الغربية التي كانت تحت حكم الأردن، وقطاع غزة الذي كان تحت حكم مصر آنذاك. فعارضه بشدة الحكام العرب وعلى رأسهم الرئيس جمال عبد الناصر. ولو تحقق هذا الإقتراح وتأسست الدولة الفلسطينية آنذاك، لكانت تحظى بالإعتراف والشرعية الدولية، ولما استطاعت إسرائيل إحتلالها عام ١٩٦٧ وإلغاءها كدولة ولما حصل ما حصل من كوارث فيما بعد.

ثالثاً: الانجازات في السياسة الخارجية [٣]:

١.لقد حررت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ سياسة العراق الخارجية من كل سلطان وتوجيه خارجي، وأصبحت لا تستهدف إلا مصلحة العراق ومصلحة العرب والحرية والسلام في العالم.

٢.الإنسحاب من الأحلاف العسكرية، وإقامة العلاقات المتوازنة مع التكتلات الإقليمية والدولية والأفرو– آسيوية. حيث تم الإنسحاب من حلف بغداد يوم ٢٤ آذار ١٩٥٩. وفي الحقيقة أعتبر الحلف ميتاً من أول يوم الثورة. أما تأخير الإعلان الرسمي فكان لأغراض سياسية وتكتيكية لصالح العراق، منها مثلاً، ضمان عدم تدخل دول الحلف ضد الثورة، وعلى الأخص بعد الإنزال الأمريكي في لبنان والبريطاني في الأردن بعد أيام من تفجير الثورة لوأدها والقضاء على الجمهورية الفتية. ولضمان اعتراف دول الحلف بحكومة الثورة وبالنظام الجمهوري في العراق. وعدم قطع العلاقة بدول الجوار. كذلك كتكتيك ذكي من الزعيم عبدالكريم قاسم ورغبة حكومة الثورة استمرار الحصول على الأسلحة من الدول الغربية،حيث ذكر الزعيم في ٢٠ آب ١٩٥٨: ((**إن المساعدات العسكرية الأمريكية ستصل في الإسبوع القادم، وإن مبدأنا أن نكون أصدقاء مع دول العالم لذلك لا يوجد سبب لرفضه**)). كذلك إن تجميد نشاطات العراق في الحلف منذ اليوم الأول للثورة، أعتبر بمثابة الإنسحاب منه،وعدم رغبة العراق في إثارة الحكومة البريطانية ضدها وخلق المشكلات السياسية والإقتصادية لها عن طريق شركات النفط والأرصدة العراقية هناك .

٣.ساهم العراق بدور فعال في تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، لحماية حقوق ومصالح الدول النفطية.

---

(٣). المصدر نفسه.

٤.توقيع معاهدة صداقة مع الإتحاد السوفيتي والدول الإشتراكية.

رابعاً: الانجازات الاجتماعية [٤]:

١.إلغاء العلاقات الإقطاعية، وإلغاء قانون حكم العشائر(نظام دعاوى العشائر)الذي كان يخوِّل شيوخ الإقطاع بحسم القضايا الجزائية في مناطقهم، وهو قانون سنه الإنكليز لإرشاء شيوخ العشائر لكسب ولائهم. كان سكان الأرياف يشكلون حوالي ٦٠- ٧٠% من الشعب. وبذلك فكانت سلطة القضاء محصورة على المدن فقط دون سكان الأرياف الأمر الذي كان له مردود سلبي على تطوير الريف حضارياً.

٢.إصدار قانون الإصلاح الزراعي وإلغاء الإقطاع. وهذا بحد ذاته ثورة إجتماعية لصالح الملايين من الفلاحين الفقراء.

٣.تشريع قانون الأحوال الشخصية، الذي بموجبه أعاد الإعتبار للمرأة العراقية التي كانت مسحوقة في جميع الأزمنة ما قبل الثورة.وأقر القانون مساواتها بالرجل في الميراث، وشهادتها في المحاكم تعادل شهادة الرجل.وفسح المجال أمامها لتؤدي دورها الكامل في بناء الأسرة والمجتمع ومساواتها بأخيها الرجل في الحقوق والواجبات .

٤.نشر التعليم: لقد أزداد عدد المدارس والمعاهد العلمية وعدد الطلبة والمدرسين خلال أربع سنوات ونصف السنة من عمر الثورة إلى ضعف ما حققه النظام الملكي خلال ٣٨ عاماً. إضافة إلى إرسال آلاف الطلبة إلى الخارج في بعثات دراسية في مختلف المجالات العلمية اللازمة لبناء الركائز الإقتصادية وإدارتها وإدامتها لاسيّما المرافق النفطية.

٥.تبنت الثورة سياسة العدالة الإجتماعية على المستوى الطبقي والجغرافي حيث عممت المشاريع على كافة ميادين النشاط الإجتماعي والمدن العراقية.

٦.قللت من الفوارق بين المدينة والريف وتعزيز الصلة بينهم.

خامساً: المنجزات الإقتصادية [٥]:

١.تحرير النقد العراقي من الكتلة الإسترلينية.وتعد هذه الخطوة من أهم الخطوات في تحرير الإقتصاد العراقي من قيود التبعية البريطانية. فبدلاً من الإعتماد على الإسترليني ومشاكله في تذبذب قيمته في أسواق العملة كرصيد احتياطي للدينار العراقي،اعتمدت العملة العراقية

---

(٤). المصدر نفسه.

(٥). المصدر نفسه.

في عهد الثورة على تنوع الأرصدة، من الذهب والدولار وعملات صعبة أخرى مما قوى قيمة الدينار العراقي، لاسيّما في فترات تعويم الإسترليني الذي انخفض إلى نصف قيمة الدينار العراقي.

٢.إلغاء الإمتيازات البترولية في الأراضي العراقية ما عدا المناطق المستغلة فعلاً. فأصدرت الحكومة قانون رقم ٨٠ لعام ١٩٦١ فحررت بموجبه ٩٩,٥% من الأراضي العراقية من سيطرة الشركات النفطية العالمية. وبذلك وضعت الأسس القوية لتأميم الثروة النفطية في وقت لاحق. كما وسنت حكومة الثورة قانون تأسيس شركة النفط الوطنية، ويقال إن لائحة القانون هذا قد عجَّل في إغتيال الثورة، وكان مع الزعيم عبدالكريم قاسم إثناء إعدامه يوم ٩ شباط ١٩٦٣. كما وأرسلت الحكومة آلاف البعثات الدراسية إلى الخارج ولاسيّما في مجال هندسة النفط، الأمر الذي سهل تأميم النفط لاحقاً.

٣. إبرام التعاون الإقتصادي مع الإتحاد السوفييتي وبموجبه أنشأ العراق الكثير من المؤسسات الإقتصادية،مثل مد الخط العريض بغداد – بصرة،معمل الزجاج في الرمادي، معمل الأدوية في سامراء، معمل الجلود في الكوفة، معمل التعليب والألبان في كربلاء وغيره كثير.

٤.بناء ميناء تجاري عميق في أم قصر، والميناء العميق لتصدير النفط في شمال الخليج العربي على بعد ٢٥ ميلاً جنوب مصب شط العرب. وبذلك حقق توسعاً في مياه العراق الإقليمية في الخليج ووسع من صادراتنا النفطية. ولم يسمِ عبدالكريم قاسم أي من الميناءين بإسمه.

وتحقق الكثير في الإزدهار الإقتصادي في عهد الثورة وذلك لإعتماد الزعيم عبدالكريم قاسم على خيرة الكفاءات الوطنية المخلصة والمتحمسة لخدمة الوطن وتطبيقاً لمبدأ: **(الشخص المناسب في المكان المناسب)** بدون أي تمييز. ويشهد بذلك باحثون أجانب مثل حنا بطاطو الذي يقول: **((ومما له مغزى أن أصحاب المصانع لم يعرفوا إزدهاراً كالذي عرفوه في عهد عبدالكريم قاسم(١٩٥٨-١٩٦٣)،الذي كانت سياساته الإقتصادية والمالية موحى بها -إلى درجة غير قليلة- من الوطنيين الديمقراطيين، وبدقة أكبر، من محمد حديد الذي كان له في تلك السنوات نفوذه في الحكومة حتى عندما كان خارجها)).**

وبشهادة حسن العلوي أن الزعيم عبدالكريم قاسم قد نجح في تنفيذ ١٧ هدفاً من مجموع عشرين من أهداف الثورة التي اتفقت عليها اللجنة العليا للضباط الأحرار كما ذكرها اللواء الركن محسن حسين الحبيب،عضو اللجنة، وهو من مناوئي عبدالكريم قاسم منذ الأيام الأولى للثورة،في كتابه(حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق). وبأسلوب الإختبار المدرسي، يتوصل العلوي إلى أن الزعيم عبدالكريم قاسم يستحق ٨٥ درجة بالمائة في هذا الإمتحان.

لقد فشل الزعيم عبدالكريم قاسم في تحقيق ثلاثة أهداف [٦]:

١.الوحدة العربية (ولم تكن الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ضمن أهداف الثورة، إلا في حالة تعرض الجمهورية العراقية إلى خطر هجوم خارجي).

٢.فشل في تأسيس نظام ديمقراطي. ولم يكن هذا ذنبه وحده بل كثرة الصراعات التي تولدت بين الشيوعيين والقوميين،وما تركته من آثار سلبية على المشهد السياسي العراقي في المدة ١٩٥٨-١٩٦٣،فضلاً عن فلسفة عبدالكريم قاسم نفسه إذ كان لايحبذ قيام حياة حزبية في العراق،تجنباً للصراع السياسي الذي سينعكس بشكل سلبي على مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد،وهذا ما أكدته السنوات اللاحقة من عمر الثورة حتى أن عبدالكريم قاسم نفسه كان ضحية لتلك الصراعات السياسية.

٣. فشل في حل القضية الكردية.ولم يكن السبب وحده ، وانما كانت هنالك أسباب داخلية وحتى خارجية كثيرة حالت دون تحقيق ذلك.

---

(٦). **المصدر نفسه.**